

المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي

لينا صالح الغامدي

٢٥٣٠٠٢٠٠١

ملخص

يشهد العالم تطورًا متسارعًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وقد تبنت المملكة العربية السعودية هذه التقنيات ضمن إطار رؤية ٢٠٣٠، مما أدى إلى ظهور تحديات قانونية جديدة تتعلق بتحديد المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تنتج عن الأنظمة الذكية. وتبرز أهمية هذا البحث في محاولة وضع تصور واضح للمسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، ومدى كفاية الأنظمة الحالية في مواجهة هذه الجرائم المستحدثة.

المقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية توسعًا كبيرًا في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، مما أدى إلى ظهور تحديات قانونية تتعلق بتحديد المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي قد تنتج عن الأنظمة الذكية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار النظامي السعودي المتعلق بالمسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، وبيان مدى كفاية الأنظمة الحالية—مثل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ونظام حماية البيانات الشخصية—في مواجهة هذا النوع المستحدث من الجرائم. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل النصوص النظامية السعودية ومقارنتها بالتوجهات الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأنظمة الحالية غير كافية لمعالجة الجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، وأن هناك حاجة إلى تطوير تشريعات خاصة تحدد المسؤوليات بين المطور والمستخدم والجهة المشغلة. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع إطار تشريعي شامل يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتحول الرقمي.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من النقاط الآتية:

- التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وما يرافقه من مخاطر قانونية جديدة.
- غياب تشريع سعودي خاص ينظم الذكاء الاصطناعي ويحدد المسؤوليات الجنائية المرتبطة به.
- قصور الأنظمة الحالية عن معالجة الجرائم الناتجة عن الأنظمة الذكية ذاتية التعلم.
- الحاجة إلى وضع إطار نظامي يحقق التوازن بين الابتكار التقني وحماية المجتمع.
- دعم جهود المملكة في التحول الرقمي بما يتوافق مع رؤية ٢٠٣٠.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى قدرة النظام السعودي على تحديد المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي في ظل غياب تشريع خاص ينظم هذه التقنية، ومدى كفاية الأنظمة الحالية في معالجة هذا النوع من الجرائم؟

أسئلة الدراسة

١. ما مفهوم الذكاء الاصطناعي وما أبرز الجرائم المرتبطة به؟

٢. ما الأساس الشرعي والنظامي للمسؤولية الجنائية في المملكة؟
٣. كيف تُحدد المسؤولية الجنائية عند ارتكاب جرائم باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي؟
٤. هل تكفي الأنظمة السعودية الحالية لمعالجة الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي؟
٥. ما أبرز التوصيات التشريعية المقترحة لتعزيز الإطار النظامي السعودي؟

أهداف الدراسة

- بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي وجرائمه.
- تحليل الأساس الشرعي والنظامي للمسؤولية الجنائية في السعودية.
- تحديد صور المسؤولية الجنائية (المطور – المستخدم – الجهة المشغلة).
- تقييم كفاية الأنظمة الحالية.
- تقديم توصيات تشريعية لمعالجة القصور النظامي.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل النصوص النظامية السعودية، والمنهج المقارن لمقارنة التجربة السعودية بالتجارب الدولية، إضافة إلى المنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج والتوصيات.

الخطة البحثية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لجرائم الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

- الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

- الفرع الثاني: خصائص الأنظمة الذكية المؤثرة في المسؤولية الجنائية

- الفرع الثالث: الفرق بين الذكاء الاصطناعي والبرمجيات التقليدية

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لجرائم الذكاء الاصطناعي

- الفرع الأول: مفهوم الجريمة المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي

- الفرع الثاني: صور الجرائم (الاختراق – التزييف العميق – الاحتيال – القرارات التلقائية الضارة)

- الفرع الثالث: التحديات القانونية في إثبات الجريمة
- المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية في النظام السعودي
- المطلب الأول: الأساس الشرعي للمسؤولية الجنائية
- الفرع الأول: المسؤولية في الفقه الإسلامي
- الفرع الثاني: شروط التكليف والمسؤولية
- الفرع الثالث: مدى انطباق هذه الشروط على الأنظمة الذكية
- المطلب الثاني: الأساس النظامي للمسؤولية الجنائية في السعودية
- الفرع الأول: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية
- الفرع الثاني: نظام حماية البيانات الشخصية
- الفرع الثالث: نظام التعاملات الإلكترونية

الخاتمة

تتناول الخاتمة أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وتبرز الحاجة الملحة إلى تطوير تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، بما يضمن تحديد المسؤوليات الجنائية بشكل واضح، ويعزز الأمن المعلوماتي، ويواكب التطور التقني المتسارع.

النتائج

- الأنظمة السعودية الحالية غير كافية لمعالجة جرائم الذكاء الاصطناعي.
- الحاجة إلى تشريع خاص ينظم الذكاء الاصطناعي.
- ضرورة تحديد مسؤوليات المطور والمستخدم والجهة المشغلة.
- أهمية وضع قواعد للشفافية والرقابة على الأنظمة الذكية.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في تنظيم الذكاء الاصطناعي.

التوصيات

- سنّ نظام سعودي خاص بالذكاء الاصطناعي.
- وضع قواعد واضحة للمسؤولية الجنائية.
- تعزيز التعاون بين الجهات التشريعية والتقنية.

- تطوير آليات رقابة على الأنظمة الذكية.
- إنشاء هيئة وطنية لتنظيم الذكاء الاصطناعي.

قائمة المراجع

كتب عربية

- الضمرات، أ.، والألفي، هـ. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي: تحولات، تطبيقات، وآفاق للمستقبل.
- العتيبي، ن. (٢٠٢٠). فن الكتابة: دليل شامل.
- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (٢٠٠٧).
- نظام حماية البيانات الشخصية (٢٠٢١).
- نظام التعاملات الإلكترونية (٢٠٠٧).

مقالات علمية

- الزيد، م. (٢٠١٨). التطور المعرفي في الطفولة المبكرة.
- Smith, J. (2020). The art of writing: A comprehensive guide. Penguin Books
- Doe, J. (2018). Cognitive development in early childhood. Journal of Psychology, 25(3), 123–134